



عن علي بن الحسين عليه السلام قال:

«لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لَطُبُّوا وَ لَوْ بِسَفْكِ الْمُهْجِ وَ خَوْضِ اللَّجَجِ»

الكافي، جلد ۱، صفحه ۳۵

امام خامنه‌ای مدظله العالی:

درس خواندن و تهذیب اخلاق و هوشیاری سیاسی همراه با تلاش‌های انقلابی،
وظائفی هستند که دختران و پسران این نسل باید آنها را هرگز فراموش نکنند. ۱۳۹۸/۹/۲۴

عنوان:

فرق بین علم جنس و اسم جنس

شناسنامه مطلب	
e-n-42	کد مطلب
نحو/معرفه و نکره	موضوع
	موضوع مرتبط
علمی/ادبیات عربی/نحو/تحقیقی پژوهشی/البهجة المرضیة/تبیین	رده
معرفه، نکره، علم، علم جنس، اسم جنس	برچسب
	توضیحات

پایگاه تزکیه‌ای، علمی، بصیرتی و مهارتی **نُمو**

nomov.ir

قوله: (الإشارة إلى الفرق)

أى بين علم الجنس و اسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر. و لما لم يبين سببويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالإشارة. و اشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله: أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعنوية ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، و الصحيح عندى منهما الثانى و إن اقتصر البعض على الأول لأن التعین سواء كان شخصا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به، فلو كان جزءا داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصا أو جنسيا أمرا اعتباريا لأن المجموع المركب من الوجودى و الاعتبارى اعتبارى، و أن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة، و كل من اللازمين فى غاية البعد إن لم يكن باطلا، و اسم الجنس موضوع للحقيقة المعنوية ذهنا لا بهذا الاعتبار و النكرة موضوعة للفرد المنتشر. قال البعض: ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقديره كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة حيث هى متحدة معينة ذهنا و عدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعین، و حينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه، يؤيد ذلك حكمهم على مدخول أَل الجنسية فى قولك: الرجل خير من المرأة بأنه معرفة من أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة و النكرة، و منهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل و يميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه. و أنا أقول: قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكي العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه: فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله: أى المحلى خرج النكرة ممنوع. و يجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيينه. فخرج النكرة فإنه و إن وضع لمعين لم يعتبر اه. و قد عرف واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه. فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا، و أن الفرق بين النكرة و المعرفة اعتبار التعین فى المعرفة و عدم اعتباره فى النكرة، فوجود التعین المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة و استناده إلى حكمهم على مدخول أَل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لأن

المراد بقولهم من حيث هي كلامهم على مدخول أَل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعین لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله و مختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل، و كذا سائر المعارف كما علمت. و من ثم فرقوا بين علم الجنس و مدخول أَل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعین بجوهره و الثانی بقريئة أَل. و المراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعین فيه و تشبته بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة و النكرة، منهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا و عاما كما قاله يس و غيره: فتطلق تارة و يراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس، و تطلق تارة و يراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص. إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها و الله ولي التوفيق.

و كثيرا ما يخطر ببال فرق آخرين علم الجنس و اسمه قريب من الفرق السابق و هو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان: جهة تعينها ذهنا و جهة صدقها على كثيرين، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلًا غير مقصود في وضعه و لهذا كان معرفة، و اسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعین فيكون التعین حاصلًا غير مقصود في وضعه و لهذا كان نكرة عند تجرده من أَل و الإضافة و هو فرق نفيس، و في ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم، و الذي استوجهه الشيخ الغنيمي و تلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم الجنس و النكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد و النكرة للفرد اعتباري و أن كلا من رجل و أسد يصح أن يكون نكرة و اسم جنس بالاعتبارين المذكورين و يمكن مثله في فرقنا أيضا هذا. و في حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها و عهدا في ذهن المخاطب، و كان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه، و يعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول و هو المحقق الخسروشاهی شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك.